الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

التقرير السنوي لقطاع الصناعات التحويلية

لعام ٢٠٠٢

مقدمـــــة :

تلعب الصناعة التحويلية دورا كبيرا ومحوريا في استراتيجية تنويع القاعدة الانتاجية التـــي تنتهجهـــا الدولة بهدف التقليل من الاعتماد على العوائد النفطية كمصدر وحيد للدخل حيث تمتلك الدولـــة المقومـــات الأساسية لتنفيذ هذه السياسة لتوفر رأس المال والموارد المادية .

لقد شهدت السنوات الماضية قيام الأجهزة المعنية بتنفيذ البرامج المتعلقة بالتوسع الكبير فـــي النـــشاط الصناعي من خلال إقامة العديد من الصناعات الكبيرة والصغيرة في مختلف الأنشطة الصناعية ، وتعتبـــر الخطوات التي قطعتها الدولة في مجال تنمية القاعدة الصناعية يمكن الاعتماد عليها كمرحلة انطلاق لبنـــاء مشاريع صناعية كبيرة لوجود فرص ومجالات لتطوير الصناعات القائمة وإقامة صناعات جديدة ، لكـــي يأخذ هذا القطاع دورا أكبر في تنويع القاعدة الانتاجية و في زيادة الدخل القومي .

واهتمت الدولة بقطاع الصناعة وشجعت القطاع الخاص للمساهمة في المجالات الـــصناعية وتـــشجيع المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص وكذلك المشاريع المشتركة مع رؤوس الأموال الخليجية ، ومن المتوقع أن تشهد السنوات القادمة دورا اكبر للقطاع الخاص في التنمية الصناعية بعد أن ظهر الدور الهام الذي تلعبه الصناعة التحويلية في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي .

ويتطلب واقع الصناعة التحويلية في الدولة مزيدا من التنسيق مع الجهات المعنية وزيـــادة الدراســـات الفنية والإحصائية بما يمكن تحديد حجم عمليات القطاع بشكل ادق وبالتالي إقامة المشروعات التي تغطي المجالات والأنشطة المختلفة وترفع من مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وتزيـــد مـــن حجـــم الصادرات الغير نفطية بما يعود بمزيد من المكاسب على الدولة ، ولما كانت الدولة تتصف بقلـــة الأيـــدي العاملة الوطنية ووفرة راس المال فان الاتجاه يسير نحو إقامة المشاريع ذات الكثافة الرأسمالية .

إن إنتاج وتصدير النفط الخام والغاز الطبيعي يوفران الموارد المالية اللازمة للدولة للإنفاق على تنمية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتعتبر هذه من الموارد الناضبة والتي تتطلب تنفيذ سياسة اقتصادية قائمة على تصنيع هاتين المادتين وإنشاء صناعات بتروكيميائية ونفطية جديدة والتوسع في القائم منهـــا بحيـــث يمكن تصديرها للخارج كمنتجات صناعية .

المتغيرات الرئيسية للقطاع :

١ ــ الإنتاج :

قدرت القيمة الإجمالية للإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية عام ٢٠٠٠ بحوالي ٦٦،٦ مليار درهم ارتفعت إلى حوالي ٧٢،٧ مليار درهم عام ٢٠٠٢ محققة نسبة نمو سنوي مقدارها ٤،٥ % وهي نسبة تعتبر عالية بالمعايير الاقتصادية وتلبي ما تنشده الدوائر المعنية بشؤون الصناعة .

وقد استحوذت إمارة أبو ظبي على النسبة الأكبر وحققت قيمة إنتاج بلغت ٣٢،٦ مليار درهم عام ٢٠٠٠ وبنسبة قدرها ٤٨،٩ % ارتفعت إلى ٣٦،١ مليار درهم في عام ٢٠٠٢ وتمثل نسبة ٤٩،٧% من إجمالي قيمة الإنتاج الاجمالي للقطاع ، أي أن حوالي نصف قيمة الإنتاج يتحقق في إمارة أبو ظبي لتركز الصناعات النفطية العملاقة وما يتعلق بها ومشاريع كبرى للغاز الطبيعي وكذلك الزيادة المتحققة في الصناعات التحويلية الأخرى .

وتأتي إمارة دبي بالمرتبة الثانية حيث بلغت قيمة الإنتاج فيها ٢٣،٢ مليار درهم عام ٢٠٠٠ وبنسبة ٣٤،٩% من إجمالي قيمة الإنتاج ارتفعت إلى ٢٣،٩ مليار درهم وبنسبة ٣٢،٨% في عام ٢٠٠٢، وتتركز في دبي الصناعات النفطية والصناعات الأساسية مثل صناعة الألمنيوم الذي يتصف بالجودة العالية ويتطابق مع المعايير والمواصفات العالمية وكذلك صناعة الأسلاك والكيبلات والأسمنت الذي كان للنهضة العمرانية في الدولة الأثر الاكبر في التطور الذي شهدته هذه الصناعة إضافة إلى عدد آخر من الصناعات الكبيرة في منطقة جبل علي .

أما المرتبة الثالثة فقد احتلتها إمارة الشارقة حيث بلغت قيمة الإنتاج الصناعي فيها ٧١٤٢ مليون درهم عام ٢٠٠٠ وبنسبة ١٠،٧% من إجمالي قيمة الإنتاج ارتفعت إلى ٧٩٠٢ مليون درهم وبنسبة ١٠،٩%في عام ٢٠٠٢. وتمثل الإمارات الثلاثة المذكورة أعلاه ما نسبته ٩٤،٥% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي في الدولة وتشترك باقي امارات الدولة في النسبة المتبقية وهي ٥،٥% من القيمة الإجمالية لقطاع الصناعات التحويلية ، ومن المتوقع أن تشهد مساهمة الإمارات الأخرى تطورا وزيادة في الانتاج الصناعي وذلك من خلال الإجراءات التي اتخذتها هذه الإمارات لتشجيع الاستثمارات فيها مثل إقامة مناطق حرة على غرار منطقة جبل علي والمنطقة الحرة في الشارقة وبالفعل بدأت إمارة الفجيرة بإنشاء منطقة حرة في السنوات الأخيرة مستغلة موقعها الاستراتيجي والجغرافي ، وهناك خطة تستند على توسيع القاعدة الصناعية وجذب الاستثمارات ذات التقنية العالية ، وكذلك بدأت إمارة راس الخيمة تسير بنفس الاتجاه ، إضافة إلى النمو والتقدم للمنطقة الحرة في إمارة أم القيوين ، وتتميز هذه المناطق بتقديم الحوافز والتسهيلات والخدمات اللازمة التي وفرتها الجهات الرسمية في هذه الإمارات لإقامة المشاريع الصناعية .

الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية حسب الإمارة ٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٢

(مليون درهم)

الأمارة	٢٠٠٠		٢٠٠٢	
	قيمة الإنتاج	%	قيمة الإنتاج	%
أبو ظبي	٣٢٥٩٣	٤٨،٩	٣٦١٦١	٤٩،٧
دبي	٢٣٢٦٢	٣٤،٩	٢٣٨٩٠	٣٢،٨
الشارقة	٧١٤٢	١٠،٧	٧٩٠٢	١٠،٨
عجمان	١٩٦٠	٢،٩	٢١٥٠	٣،٠
أم القيوين	٣٠٥	٠،٥	٣٢٨	٠،٥
راس الخيمة	٩٥٨	١،٤	١٠٦١	١،٥
الفجيرة	٣٧٠	٠،٧	١٢٤٥	١،٧
إجمالي	٦٦٥٩٠	١٠٠	٧٢٧٣٧	١٠٠

٢ ــ القيمة المضافة :

بلغت القيمة المضافة ٣٤،٩ مليار درهم عام ٢٠٠٠ ارتفعت إلى ٣٦،٨ مليار درهم عام ٢٠٠٢ ، و بنسبة نمو سنوي قدرها ٢،٧% خلال الفترة ، وقد ساهمت القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ١٣،٥% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدولة عام ٢٠٠٠ ارتفعت تلك المساهمة الى ١٤،١% عام ٢٠٠٢ .

القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية حسب الإمارة ٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٢

(مليون درهم)

الأمارة	٢٠٠٠		٢٠٠٢	
	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%
أبو ظبي	١٨٩٦١	٥٤،٥	١٨٩٩٨	٥١،٨
دبي	١٠٠٩٠	٢٩،٠	١١١٧٤	٣٠،٥
الشارقة	٣٩١٣	١١،٣	٤٢٤١	١١،٦
عجمان	١٠٢٠	٣،٠	١١٣٦	٣،١
أم القيوين	١٣٩	٠،٤	١٥٢	٠،٤
راس الخيمة	٤٥٥	١،٣	٥٠٩	١،٤
الفجيرة	١٨٢	٠،٥	٤٦٣	١،٢
إجمالي	٣٤٧٦٢	١٠٠،٠	٣٦٦٧٣	١٠٠،٠

٣- عدد العاملين :

استوعب قطاع الصناعة التحويلية أعدادا كبيرة من العمالة مقارنة بباقي القطاعات مما يدل على أن الصناعات القائمة في الدولة ذات كثافة عمالية ولا تتوفر الإحصائيات الكافية عن تصنيف تلك العمالة حسب المهن .

ويقدر حجم العمالة بحوالي ٢٢٦ ألف عامل عام ٢٠٠٠ ارتفع هذا العدد إلى ٢٦٢ ألف عامل عام ٢٠٠٢ و بنسبة نمو سنوية قدرها ٧،٧% خلال الفترة ، وهذه النسبة تتوافق مع النمو في حجم الصناعات التحويلية خلال الفترة ذاتها ، كما بلغت نسبة عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويلية ١٣،٠% من مجموع القوى العاملة في الدولة عام ٢٠٠٠ انخفضت قليلا عام ٢٠٠٢ حيث لتصل إلى حوالي ١٢،٩% من مجموع القوى العاملة في الدولة .

٤ _ الاهتلاكات :

أدت طبيعة المناخ في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أن معدلات اهتلاك الآلات والمعدات عالية ، فقد بلغت ٦،٤ مليار درهم عام ٢٠٠٠ ارتفعت إلى ٧،٣ مليار درهم عام ٢٠٠٢ وبمعدل نمو سنوي قدره ٦،١% خلال الفترة .

٥ _ الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية حوالي ٩،٦ مليار درهم عام ٢٠٠٠ ارتفعت إلى ١٠،٤ مليون درهم عام ٢٠٠٢ بمعدل نمو سنوي قدره ٤،١% خلال الفترة ، كما شكلت الاستثمارات في الصناعة التحويلية ١٦،٧% و١٦،٨% جملة الاستثمارات على مستوى الدولة عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢ على التوالي .

المتغيرات الرئيسية لقطاع الصناعات التحويلية

(مليون درهم)

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠٢	حجم الزيادة	نسبة الزيادة
قيمة الانتاج	٦٦٥٩٠	٧٢٧٣٧	٦١٤٧	٩،٢
القيمة المضافة	٣٤٧٦٢	٣٦٦٧٣	١٩١١	٥،٥
عدد العمالة	٢٢٦٠٩٠	٢٦٢٨١٢	٣٦٧٢٢	١٦،٢
الاهتلاكات	٦٤٤٠	٧٢٥١	٨١١	١٢،٦
الاستثمارات	٩٥٧٠	١٠٣٨٧	٨١٧	٨،٥

* أرقام أولية

٦ ــ أهم الصناعات في الدولة:

يتكون قطاع الصناعات التحويلية من مجموعة من الأنشطة الرئيسية المكونة له وتتفرع عنها أنشطة فرعية تصنف حسب الدليل الدولي للنشاط الاقتصادي الصادر عن الأمم المتحدة ومن هذا التنوع الهائل للصناعات التحويلية دخل القطاع دائرة الاهتمام كأداة لتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على إيرادات النفط كمصدر لتمويل الفعاليات الاقتصادية للدولة والتزاماتها المالية. لذا فان إلقاء نظرة على واقع الأنشطة المكونة لقطاع الصناعات التحويلية في الدولة ضروريا للوقوف على الأهمية النسبية لكل نشاط وعدد المنشآت التي تخدم النشاط لتشخيص الإيجابيات ودعمها والسلبيات وايجاد الحلول المناسبة لها لتجاوزها .

المنشات الصناعية بالدولةحسب الأهمية النسبية للنشاط والعمالة لعام ٢٠٠٢

النشاط	العدد	الأهمية النسبية%	عدد العمال
الغذائية والمشروبات والتبغ صناعة المواد	٢٢٥	٩	٢١٢٧٣
والملابس والجلود صناعة النسيج	٢٣٥	٩	٣٣٤٩٩
والأثاث صناعة الخشب	٢٧٣	١١	١٤٨٢٧
والطباعة والنشر صناعة الورق	١٧٤	٧	١١٨٢٢
ومنتجاتها صناعة الكيماويات	٤٥٧	١٨	٢٦١١٨
التعدينية غير المعدنية صناعة المنتجات	٣٤٧	١٤	٣٠٤٤٣
الأساسية الصناعات المعدنية	٥٧	٢	٦٥٥١
المعدنية الأخرى صناعة المنتجات	٦٢٩	٢٥	٤٨٨٢٤
الأخرى الصناعات التحويلية	١١٢	٥	٣٢٤٩
المجمـــــوع	٢٥٠٩	١٠٠	١٩٦٦٠٦

ــ المصدر وزارة المالية والصناعة

وفي الجدول أعلاه نجد أن عدد المنشآت التي تزاول نشاط صناعة المنتجات المعدنية والالآت بلغت ٢٥% من إجمالي عدد المنشآت أي ربع عدد مصانع القطاع بأكمله في حين إن الاستثمارات التي وجهت إلى هذا النشاط لم تكن عالية حيث هناك ثلاثة أنشطة أخرى استحوذت على ضعف ما استثمر في هذا النشاط ، وفي نفس الوقت استحوذ قطاع الصناعات التحويلية على حجم كبير من العمالة حيث بلغ العدد حوالي ٤٨،٨ الف عامل ، وإذا أخذنا مؤشر العمالة ومؤشر الاستثمار بنظر الاعتبار نستنتج أن هذا النشاط لم يدخل التكنولوجيا الحديثة التي من مميزاتها تقليل الأيدي العاملة وهو مطلب رئيسي في الوقت الحاضر لتصحيح الخلل في التركيبة السكانية في الدولة .

ويأتي بعد ذلك نشاط صناعة الكيماويات ومنتجاتها حيث يمثل ما نسبته ١٨% من إجمالي عدد المصانع وهو وضع طبيعي لبلد نفطي حيث تعتمد هذه المصانع على المواد الخام الوطنية ، وقد أظهرت

النتائج نجاح المشاريع في هذه الصناعات ، كما إن حجم الاستثمارات فيها كبير وذلك لاستخدامها التكنولوجيا الحديثة التي تجلب معها التقنيات المتطورة ونقل المعرفة الجديدة للسوق المحلية .

ويأتي نشاط المنتجات التعدينية غير المعدنية في المرتبة الثالثة وقد مثل عدد المصانع ١٤% من إجمالي المصانع ، وهذا النشاط اثبت قدرته التنافسية الفائقة في الأسواق الخارجية كصناعة الأسمنت والمنتجات الأسمنتية والسيراميك وصناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية الذي بدا ينافس كبريات الشركات المصنعة للزجاج من حيث جودة الإنتاج ومطابقتها للمقاييس الدولية بالرغم من حداثة صناعة الزجاج في الدولة .

وبالرغم من أن عدد مصانع الصناعات المعدنية الأساسية يمثل ٢% من إجمالي عدد المصانع فان الاستثمارات التي وظفت فيه هي من اكبر الاستثمارات في أنشطة الصناعات التحويلية تنفيذا لتوجهات تطوير الصناعات التي تمتلك أفضلية إنتاجية وكذلك الصناعات المعتمدة على الطاقة ، لذا فقد اتجه الاهتمام إلى تطوير صناعة الحديد وبالأخص حديد التسليح والذي يتزايد الطلب عليه بصورة كبيرة لتلبية احتياجات قطاع التشييد الذي ينمو بمعدلات قياسية في الدولة ، وبناء على ذلك فقد أقيم في عام ٢٠٠١ أول مصنع حديث يقوم بإنتاج الحديد بمواصفات تختلف عن مواصفات إنتاج مصانع الحديد الأخرى العاملة في الدولة والتي تقوم بإعادة تصنيع حديد الخردة ، حيث تستجيب منتجات المصنع الجديد لمتطلبات عمليات البناء والتشييد في دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي .

أما باقي الأنشطة فان عدد المصانع فيها متقارب وهي في الغالب تخدم السوق المحلية خاصة صناعة المواد الغذائية والمشروبات ، عدا صناعة النسيج والملابس والجلود فان اكثر إنتاجها يصدر إلى الخارج وقد أنشأت مصانع كثيرة في هذا النشاط على أساس الاتفاق على حصة تصديرية إلي الولايات المتحدة الأمريكية .

ولاكتمال الصورة لابد من إلقاء نظرة على التوزيع الجغرافي لعدد المصانع على مستوى الإمارة ليتبين لنا مدى توطين هذه المصانع ونسبة كل منها من إجمالي عدد المصانع في الدولة ، ويشير الجدول أعلاه أن عدد المصانع في عام ٢٠٠٠ كان ٢١٥٣ مصنعا ارتفع إلى ٢٥٠٩ مصنعا عام ٢٠٠٢ و بزيادة قدرها ٣٥٦ مصنعا خلال الفترة ، وان نسبة زيادة عدد المصانع حسب الأنشطة كانت تقريبا متساوية خلال عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ ، وكذلك يتبين أن النشاط الصناعي يتمركز في إمارة دبي حيث بلغ عدد المصانع فيها ٩٢٣ مصنعا عام ٢٠٠٢ تمثل ٣٧% من إجمالي عدد المصانع في الدولة تليها إمارة الشارقة بعدد ٧٩٨ مصنعا بنسبة ٣٢% وعجمان بعدد ٣٦٠ مصنعا بنسبة ١٤% ، أما إمارة أبو ظبي فقد بلغ عدد المصانع فيها ٢٤٨ ويمثل نسبة ١٠% من إجمالي عدد المصانع إلا أن ضخامة المشاريع الصناعية في امارة أبو ظبي (الصناعات الكيماوية والغاز الطبيعي) جعلتها في المرتبة الأولى من حيث قيمة الإنتاج والقيمة المضافة والاستثمارات أيضا . علما بان عدد المصانع المذكورة هي المصانع المسجلة في وزارة المالية والصناعة ولا تمثل العدد الفعلي للمنشآت الصناعية في الدولة .

المنشآت الصناعية حسب الإمارة لعام ٢٠٠٢

الإمارة	٢٠٠٠	%	٢٠٠٢	%
أبو ظبي	٢٢٠	١٠،٠	٢٤٨	١٠،٠
دبي	٩٧٣	٣٧،٠	٩٢٣	٣٧،٠
الشارقة	٦٨٥	٣٢،٠	٧٩٨	٣٢،٠
عجمان	٣٠١	١٤،٠	٣٦٠	١٤،٠
أم القيوين	٤٤	٢،٠	٦٠	٢،٥
راس الخيمة	٧٦	٣،٥	٨٤	٣،٠
الفجيرة	٣٤	١،٥	٣٦	١،٥
المجموع	٢١٥٣	١٠٠	٢٥٠٩	١٠٠

* المصدر وزارة المالية والصناعة

القضايا الرئيسية للقطاع:

١ ــ على الرغم من النتائج الجيدة التي أفرزتها الجهود المبذولة في قطاع الصناعة التحويلية على المستويين العام والخاص خلال السنوات الماضية فان هناك أمرا يتمثل في ضعف أنشطة البحث العلمي والتطوير بسبب ما تتطلبه من كفاءات علمية وإمكانيات حيث أن معظم الصناعات لا تستطيع أن تتحمل وحدها كلفة البحث و التطوير ، كما يمكن للحكومة أن تقوي ارتباط التعليم بالصناعة وربط مخرجات التعليم باحتياجات الصناعة والتنمية الصناعية ، وهذا يتطلب التوسع في مجال المدارس الثانوية الصناعية وتأسيس معاهد صناعية تخصصية بعد الثانوية تمنح الدبلوم الصناعي لتأهيل الخريجين منها للعمل في المنشآت الصناعية وباختصاصات متعددة ملبية متطلبات القطاع الصناعي من العمالة الماهرة .

٢ ــ يلعب الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الإنتاجي بصفة خاصة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي في المجتمع . وعند إلقاء نظرة عامة على الاستثمار في قطاع الصناعة نجد انه لا يزال يستوعب المزيد من الاستثمارات ، وتبين أرقام الاستثمارات للسنوات السابقة مدى إمكانية زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ، إضافة إلى الحوافز والدعم المقدم من قبل الدولة والذي يخدم تحسين كفاءة الإنتاج وتطوير قدراته على إشباع الحاجات المحلية وعلى المنافسة في الأسواق الخارجية وهذا يؤدي إلى إتاحة الفرصة في إيجاد بدائل للواردات ومن ثم التوجه إلى تصدير الفائض من السلع .

٣- اصبح من اللازم بل ومن الضروري إجراء مسح شامل للصناعات التحويلية في الدولة لتوفير المعلومات الصحيحة والدقيقة وذلك لأهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني إضافة إلى أهمية توخي الدقة عند استخدام أرقام متغيرات هذا القطاع لأغراض التحليل الاقتصادي والتخطيط للتنمية.

٤ ــ من واقع أرقام العمالة يظهر أن القطاع لم يستجب لاحدى أهم مشاكل الاقتصاد الوطني في السعي لتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية ، حيث قام التصنيع على الصناعات الخفيفة والصغيرة والمتوسطة مما

أدى إلى استخدام عمالة مكثفة قياسا بحجم المنشاة . إن التطورات التكنولوجية الحديثة جعلت بالإمكان استخدام عمالة قليلة وعالية المهارة ومن الممكن هنا الربط بين التكنولوجيا الصناعية المستخدمة ومشكلة العمالة بان تدخل نوعية العمالة المستخدمة ضمن شروط الترخيص الصناعي كمسألة أساسية .

٥ ــ إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى الدعم الحكومي بأشكاله واساليبة المختلفة ، وبقدر الأهمية التي تضعها الدولة للقطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني وبقدر تطلعاتها وخططها المستقبلية لتنمية هذا القطاع يجب أن تكون قوة ومستوى هذا القطاع ومساهمة انتشاره .

٦ ــ تمثل المشكلات البيئية الناجمة عن النمو الصناعي أحد أهم التحديات التي تحول دون إمكان الاستمرار في تحقيق معدلات مقبولة من التنمية ، وهو ما تحدثه الملوثات الصادرة عن مختلف الصناعات من آثار سلبية على البيئة المحيطة ، في الوقت الذي تعتمد فيه الصناعة على البيئة في إمدادها بالمواد الخام والموارد والمصادر الأولية اللازمة إضافة إلى ما تقوم به البيئة أيضا من تصريف وامتصاص ما تفرزه الصناعة من مخلفات وملوثات وبصفة عامه فان المشاكل البيئية المرتبطة بالنمو الصناعي يزيد من حدتها ثلاث عوامل رئيسية هي :

أ- مع تزايد عمليات التنمية الصناعية يزداد معدل انبعاث الملوثات إلى أن تصل للحد الذي تصبح معه البيئة المحيطة غير قادرة على استيعاب المزيد منها وتبدأ بالانهيار ب-إن زيادة النمو الصناعي تعرض المزيد من البشر إلى التلوث .

ج-حدوث العديد من التغييرات والتحولات الهيكلية داخل قطاع الصناعة نحو الصناعات التي تزداد معها فرص الإضرار بالبيئة مثل صناعات المعادن والكيماويات والورق وذلك على حساب الصناعات التي يمكن أن تحدث تلوثا محدودا مثل صناعة الغزل والنسيج ومنتجات الأخشاب والصناعات الغذائية . وعلى العموم فان أهم الملوثات الصادرة عن قطاع الصناعة وآثارها البيئية هي تلوث المياه والهواء والتربة إضافة إلى الضوضاء التي تحدثها جميع الصناعات وبدرجات متفاوتة .